الضياء

ترخيص رقم ١٩٨٧/١٠٩

إسلامية - إجتماعية - حقوقية - جامعة | الاثنين ١٣ حزيران ٢٠٠٥م الوافق له : ٧ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ | العدد ٨٦

ملحق خاص عن الانتخابات النيابية ٢٠٠٥م في لبنان | طباعة : نون للطباعة 03/ 443897 | تصميم وإخراج: مكتب الإعلام في جمعية الإنقاذ الإسلامية

كتب الدكتور محمد علي ضناوي رئيس وجمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية مقالاً يتناول فيه الانتخابات النيابية وضرورة المشاركة فيها وحسن الاختيار بناء على قاعدة (الرجل المناسب في المكان المناسب) و(إن خير من استأجرت القوي الأمين) ونُشرَ المقال في جريدة اللواء البيروتية وتعيد الضياء نشره في هذا الملحق الخاص لأهميته.

ندعو الى الاقتراع والى حسن الاختيار الانتخاب توكيل فانظر من توكل نمنح أصواتنا لمن يلتزم ميثاق العمل

يجب ان لا تزج مصطلحات الحلال والحرام في عملية انتخابية

للدكتور محمد علي ضناوي رئيس جمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية

جرت وتجري الانتخابات الحالية على قانون اجمع عليه القاصي والداني وجميع شرائح اللبنانيين انه قانون غير عادل وغير شفاف صُنع أصلا من اجل خدمة بعض الرموز والاشخاص ونكاية وكيدا بآخرين... صحيح ان هذا وسواه حقيقة لا مراء فيها الا ان الانتخابات شارفت على الانتهاء وها هي الدورة الاخيرة في طرابلس والشمال تطل بقرونها

تيار التعاطف مع الشهيد رفيق الحريري أصيل ومرجو وفاعل

عشية ١٩ حزيران الجاري.

وأسوأ ما في هذه الانتخابات أن رجالاً استدعوا إلى طرابلس مثلاً وهم ليسوا من سكانها أو المقيمين فيها ولا ولا يعرفون عن أمورها وشجونها أي شيء جيء بهم لأن (دوائرهم) ضاقت بهم فضربوا بهم طرابلس الفيحاء التي تحملت الكثير والكثير والكثير !!! ولا تماثل البتة بين هؤلاء وبين آخرين ترشحوا خارج دوائرهم الأصلية في بيروت والجبل!!!.

خلال هذه القفترة السابقة ترشح كثيرون وانسحب كثيرون واعتزل البعض وقاطع البعض الآخر ترشيحاً وانتخاباً بينما طرح البعض الثالث مقاطع شاملة معلناً مشاركته في الانتخاب خارج المدينة!! ان دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى التخبط الذي شكل عنوانا لهذه الانتخابات.

لقد رافقت انتخابات ٢٠٠٥ عاطفة جياشة في نفوس الكثيرين نتجت عن المؤمرات البشعة التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما وأوقعت تفجيرات مختلفة في (الشرقية) بعد ان استعادت هذه التسمية (وجودها) على السنة بعض الرموز العائدين، وانتهت حتى الآن بتفجير الصحافي سمير قصير.

ان تيار التعاطف مع الشهيد رفيق الحريري تعاطف أصيل ومرجو وفاعل ولن تجد في لبنان او خارجه من لا يدين هذه الجرائم المنكرة اما من لم يتعاطف مع شهدائنا بصدق فهو بلا ريب ضالع في الاجرام الرهيب. غير ان انتخاب المجلس النيابي يجب ان ينظر اليه ايضا من زاوية اخرى، فمع زاوية العاطفة الجياشة تنظر اليه ضمن حركة تقويم مستقبلية وعلى هذا لا بد ان نعرف من ننتخب ومع من نتحالف.

مفاهيم المصلحة الانتخابية بين الناخب والمرشح

لقد سرى بين الناس مفهوم غير سليم ولا دقيق من ان العملية الانتخابية يحكمها منطق المصالح الانتخابية (فقط لا غير) فقد يكون حلفاء اليوم أعداء الامس أو الغد الا ان المصلحة الانتخابية تفرض تمرير الانتخابات وتجيير اصوات منطقة ما الى مرشحي منطقة اخرى وهكذا... مما جعل الانتخابات ليس الان فحسب، بل في أكثر دوراتها وبخاصة انتخابات ما بعد الطائف تسير على ما بات يعرف بالبوسطة والمحدلة. وبذلك ايضا فقدت الانتخابات اهم صورة لها وهي الشهادة أي ان صوت المواطن عندما يصوت في صندوقة الانتخابات فإنما يدلي بشهادته على الاشخاص الذين ينتخبهم انهم فعلا وكلاؤه في تحديد سياسات البلد وانظمته والدفاع عن حقوقه وحقوق بلدته او مدينته او قضائه او محافظته .

ازاء ذلك، بات اكثر المرشحين في حقل الانتخابات يُروجون (المصالح الانتخابية) كتبرير للتحالفات مما اضفى على الانتخابات أجواء (المصالح الانية) بينما غابت مبادئ وقيم الاشخاص المرشحين والتعاطي المسؤول والاخلاقي لممارساتهم ليحل محلها التبعية والمصلحية مما جعل بعض الناخبين يتعاطون أيضا بذات المنظور فراحوا يطالبون بالمال (ثمناً لأصواتهم) ضمن مقولة (نحن نأكل اليوم وغدا هم يأكلون) وان كان بعض من يصوتون لهم يمثلون قيمة فعلية ورمزية في الدفاع عن قضايا البلد وخدمة الناس والوطن.

قوانين الانتخابات حتى الآن ظالمة ومصنَّعة

الانتخابات بين المقاطعة والممارسة

وانطلاقا من مفاهيم او تصورات خاطئة وقعت تيارات اسلامية وغيرها بمطبات العملية الانتخابية وانقسم الاسلاميون وسواهم الى فئات:

* فئة رأت ان المصلحة والموقع السياسي يفرضان المقاطعة ترشيحا وانتخابا وصولاً إلى اعتبارها طعنة للقيم الدينية!!! وذلك نتيجة لالتباس تأليف اللوائح وعزوف البعض عن الترشيح والانتخاب او بالقول إنّ المطابخ الاجنبية هي من تتولى تركيب اللوائح وتشرف على الانتخابات.

ومنهم من ذهب الى مقاطعة الترشح والانتخاب في المدينة واجازته خارجها وهو امر لافت ومضطرب.

* وفئة ثانية قالت بوجوب ممارسة الدور الانتخابي ترشيحا وانتخابا وان هذا هو الموقف الشرعي أي ان غير ذلك ضلال وتضليل.

* وفئة ثالثة قالت بالمقاطعة الشاملة ولكن بناء على ان دور النائب تشريعي ولا يصح لمسلم ان يشرع خلافا لما انزل الله.

بينما الأمر الانتخابي لا يعد وكونه توكيلا في عملية نظامية لتسيير شؤون البلاد لفترة محددة ويأتي هذا التوكيل ضمن رزنامة حقوق المواطن وواجباته في وطن قبلنا التعاطي معه والعيش فيه والعمل على الاصلاح والتطوير. **وهذه العملية النظامية مرهونة بمن يطمئن اليه المواطن الموكل وعلى هذا يصح في تلك العملية النظامية الترشح لمن وجد في نفسه الكفاءة في حمل أمانة الوكالة كما يصح فيها انتخاب من توجد فيهم صفات محددة مطلوبة في الوكيل.**

ويتعين ان ينظر الى الوكالة ايضا ضمن منظور الوضع العام في البلاد ولا يمكن عزل المناخ السياسي المسيطر في زمن الانتخابات عن خلفيات المرشحين والناخبين فقد يصلح مرشح في ظروف معينة ولا يصلح في ظروف اخرى مغايرة وقد يصح التصويت في زمن وضمن خلفيات سياسية ضاغطة بينما لا يصح الترشح في الزمن اياه.

هل يصح طرح السؤال: مقاطعة الانتخابات ترشيحا وانتخابا حلال ام حرام؟

إن للمصلحة في الإسلام مفهوماً مغايراً لمفاهيم المصلحة السائدة اليوم وكان علينا كاسلاميين ان ننشر الوعي بين الناس لتلك المعاني الاسلامية (في المصالح) لا ان يعطى للقيادات فقط حق التفسير والاجتهاد على ضوء مفاهيم سياسية آنية او ضغوط تمارس من هنا وهناك او وجود التباس في التحالف وتشكيل اللوائح فقد تكون النظرات مختلفة في التنظيم الواحد فكيف في تنظيمات مختلفة؟

من الواجب قبل أن تنتخب أن تطّلع بنفسك على سجل المرشح وحياته وما قدمت يداه، فإن لم تكن تعلم فاسأل أهل الذكر فالانتخاب شهادة وأنت مسؤول عنها

والمراقب لمواقف الاسلاميين من العملية الانتخابية يجد اننا في السبعينات كنا نطرح هل تجوز المشاركة في الانتخابات ؟ فإذا ما تجاوزناها وجرى الدخول في المعترك الانتخابي عدنا اليوم لنطرح هل مقاطعة الانتخابات ترشيحا وانتخابا حلال ام حرام؟ ففريق يقول بالحل وفريق آخر يقول بالتحريم.

وفي الحقيقة يجب ان لا ننزج بهذه المصطلحات (الحلال والحرام) في خضم عملية انتخابية سياسية. فليس ما يمنع الامرين معاً. فالانتخابات ترشيحاً وانتخاباً موقف سياسي بامتياز وعلى هذا يمكن ان نقول ان الموقف السياسي يوجب انتخاب الأحسن او الأقل شرا والأخف ضرراً ولا يوجب الترشح، أو يحتم الترشيح والانتخاب معاً ولكن لا يصح في هذا كله ان نربطه بالحلال والحرام ونزج بهذا المبدأ الاساسي خضم الانتخابات.

على الناخب انتخاب من توجد فيهم الصفات المحددة المطلوبة في الوكيل والقواعد الشرعية توجب اختيار الأصلح فالأصلح والأكثر نفعاً والأقل ضرراً والأهون شراً فإن لم تجد فانتخب بورقة بيضاء أو سوداء!!

في عرفنا لا تعدو القضية حدود رؤية مصلحة في تقييم الامور. وعلى هذا لا بد من قراءة دقيقة للمسألة الانتخابية اليوم. فنحن ضد التدخل الاجنبي في الانتخابات وفي تشكيل اللوائح وعلى كل الصعد هذا التدخل الذي يكشف عن وصاية محتملة خطيرة لكنّ هذا الامر يفرض علينا ان نتصدى له بالعمل المدروس والممارسة الكثيفة لحق التصويت على الأقل والا ضاعت (المصلحة).

التدخل الاجنبي في الانتخابات يكشف عن وصاية محتملة خطيرة لكنه يفرض علينا ان نتصدى له بالعمل المدروس والممارسة الكثيفة لحق التصويت على الأقل والا ضاعت (المصلحة)

ويمكن ان تُفهم مقاطعة الترشح لعدم توفر أسبابه ولكن لا يمكن ان تُفهم مقاطعة الاقتراع بناء على مصلحة شرعية. اذ ان المقاطعة لا تعطل الانتخابات بينما توفر الظروف المناسبة لمن ضرره اكبر ونفعه اقل للوصول الى الندوة البرلمانية في المدينة او القضاء او المحافظة. ولا يمكن ان تُعطل المقاطعة الشاملة من القوى الاسلامية خاصة مشروعيةَ المجلس النيابي الذي سنلجأ اليه لتنفيذ مجموعة المطالب الواجبة لبناء الجمهورية من جديد. وبأيدي هذا المجلس وحده، الذي نتوجه اليه بالمطالب، حق تشريعها وانتخاب الرؤساء ومنح الثقة او حجبها وهو ما فعلته الفئة التي اعلنت المقاطعة انتخاباً وترشيحاً في بيانها اذ طلبت من المجلس الجديد الفاقد لمشروعيته في رأيها، مجموعة مطالب فكيف تتوجه اليه وهو المطعون بنيابته ومشروعيته !!!

يمكن ان تُفهم مقاطعة الترشح ولكن لا يمكن ان تُفهم مقاطعة الاقتراع

كما ان تجربة المسيحيين في دورة ٩٢ اثبتت عقم فكرة المقاطعة فضلا عن ان المسلمين في بيروت وصيدا خاصة في هذه الانتخابات انتخبوا ضمن نسب معقولة مما أحرج المنادين بالمقاطعة الشاملة!!.

والاعجب من هذا كله المقاطعة انتخابا وترشحاً في المدينة واطلاق الاقتراع خارجها. وهي احدى سقطا هذه الفوضى العارمة والاضطراب البين!!

ان ممارسة حق التصويت هو الاصل في منع الضرر او تحقيق المصلحة وهذا ما يستتبع ان لا نقبل التحالف العشوائي المصلحي ونرفض القبول بمقولة اتمام مصالحات لم تتم او تمت بصورة مؤقتة وعلى حساب دماء بعض الشهداء ... ونلاحظ ان ايا من الجناة لم يعتذر عما ارتكب من مجازر وسرقات وتخريب وتهجير فهو لم يعترف اصلا انه ارتكب ذلك فكيف نلزم الناس بصلح فوقي فاسد ؟!.

ميثاق عمل من التزم به منحناه اصواتنا

ان الجو السياسي العام في لبنان يجب ان يتحرك باتجاهات ضرورية وواجبة منها:

كشف جريمة اغتيال الرئيس الحريري والجرائم الكبرى ومعاقبة الجناة

١- كشف جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه واعدام الجناة والكشف ايضا عن جميع الجرائم الكبرى التي وقعت في البلاد وطالت رموزاً كبيرة.

إختصار ولاية رئيس الجمهورية والتزام الطائف وتشكيل حكومة وطنية

٢- وجوب تعديل القانون الدستوري الذي قضى بالتمديد بحيث تختصر ولاية رئيس الجمهورية الحالي وانتخاب آخر بديل وتحديد ولاية هذا المجلس الجديد بسنة واحدة أو أكثر وتشكيل حكومة وطنية قادرة تمارس صلاحياتها وفقا للدستور ووثيقة الطائف.

مطلوب تطبيق الدستور بحماية المفاهيم الدينية والأحوال الشخصية والقيم الأخلاقية!!

تغيير ملموس وفاعل في مختلف إدارات الدولة وعلى كل صعيد

٣- وجوب اجراء تغيير ملموس وفاعل في مختلف الادارات الامنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والانمائية والاعلامية.

وضع قانون جديد وعادل للإنتخابات

٤- وجوب وضع قانون للانتخابات عصري ومرن ومتطور ضمن أسس ومعطيات سليمة.

حماية المقاومة وتطوير العلاقات الخارجية ومواجهة العدو الصهيوني وإنصاف الفلسطينيين

٥- حماية المقاومة وتطوير العلاقات اللبنانية السورية واللبنانية العربية ورفض التوطين وإعطاء الفلسطينيين الحقوق المدنية ومواجهة الاعتراف بالعدو الصهيوني والتطبيع معه.

إلغاء الطائفية السياسية وتكريس الوحدة الوطنية

٦- تكريس الوحدة الوطنية والمحافظة على دعائمها السياسية والدستورية والبدء بالغاء الطائفية السياسية من اعلى الهرم الى

لم يعتذر أحد من الجناة عمّا ارتكب من جرائم فكيف يجري التحالف معه والانتخاب له ؟!!

أدنى قواعده وتحويل النظام الى رئاسي ينتخب الشعب فيه رئيس البلاد.

إستقلالية القضاء وإعادة النظر في الكثير من القضايا غير العادلة

٧- منح القضاء استقلالية واجبة واعتباره بحق سلطة عدل وانصاف ومنحه صلاحيات اعادة النظر في كل الجرائم المفبركة التي وفرت لها الأجهزة السابقة قرائنها او تلك التي طُمِسَت ادلتها وغُيِّبَت في ادراج الحفظ والنسيان.

إياك أن تنتخب ظالماً لنفسه أو بلده فيكون عليك نائباً ووكيلاً

إن لم يكن المحكومون بأحكام مبرمة جناة وكانوا أبرياء، فلتُعَدْ محاكمتهم لا أن يمنحوا عفواً يفخخ لمرحلة خطيرة!!

تحقيق المصالحة الوطنية على أسس من العدل والتقيد بالقوانين

٨- اعتبار ان ١٤ آذار يوم امصالحة قواعد شعبية من مختلف التيارات اللبنانية بصورة عفوية. ويجب أن يستتبع ذلك مصالحة على اسس من العدل والانصاف ومع التقيد بالقوانين المرعية الاجراء واحترام الاحكام القضائية المبرمة. **وان كان من مبررات قانونية مستجدة تثبت براءة او تلغي حكماً فيجب طلب اعادة المحاكمة لأي محكوم مهما كان شأنه لا عن طريق (عفو) يفتح المجال رحيبا لتحديات جديدة تكون فخاً جديدا للبلد. وها هي مجموعات تعاونت مع العدو الصهيوني في الجنوب تلتقي بسيد بكركي تطل برأسها لطلب العفو أسوة بالآخرين تمهيداً لعودتها إلى لبنان!!**

إطلاق سراح المعتقلين تعسفاً أو تسريع محاكمتهم

٩- يجب اطلاق سراح المعتقلين تعسفا أو التسريع في محاكمتهم تحت سقف زمني أعلى لا يجوز تجاوزه مهما تكن الظروف وذلك بعد أن أطيلت قضيتهم بشكل ظالم ومستفبح.

الحفاظ على المفاهيم الدينية وعدم التعرض لها

١٠- حماية المفاهيم الدينية والاحوال الشخصية والقيم الاخلاقية ومنع التعدي عليها باي شكل من الاشكال وتشديد العقوبات .

ندعو الى التصويت والى حسن الاختيار

التصويت امانة وشهادة والانتخاب توكيل فادرس من تُوَكِّل

بناء على ما تقدم

فاننا ندعو وقد ترشح من ترشح وعزف عن الترشيح من عزف وبقي منفردا من بقي وتشكلت اللوائح ضمن (المصالح الانية) وبصورة غير مرضية وبلا اسس او معايير او ضوابط ندعو المواطنين في دوائر طرابلس والشمال الى اختيار بصير فالتصويت امانة وشهادة) (إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) (رواه الحاكم والبيهقي كما قال ﷺ. والانتخاب توكيل في ساحة سياسية فان لم تجد العدد المطلوب فاختصر الى حيث تجد الطمأنينة واختر الأصلح فالأصلح ثم الاقل ضررا من الآخرين والأهون شرا وإياك ان تنتخب ظالما لبلده او لمجتمعه او لنفسه او من لا تعرفه او استدعي أو جيء به ليكون عليك وكيلا ونائباً.

الانتخابات توكيل فانظر من توكل

قال ﷺ

إذا علمت مثل الشمس

فاشهد

وإلا فَدَعْ

رواه الحاكم والبيهقي

واخيرا نذكر الاخوة المواطنين عشية الانتخابات بما يلي :

اننا ننصح كل من يرغب بالتصويت والاقتراع من الاخوة المواطنين في دوائر الشمال كافة أن يعود الى تاريخ المرشح الشخصي ومواقفه المختلفة واهتمامه ببلده ورعايته للناس فان لم تعلم فاسال (واسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)

وننصح بكل امانة ان ينتخب المواطن من توجد فيه الصفات التالية:

١- الأكفأ في حمل اعباء الامانة الى المجلس النيابي.
٢- الأشد ارتباطا بميثاق المحكي عنه آنفا.
٣- الأقدر على القيام بمهمات التنظيم ومراقبة الحكومة وموازنات الدولة والتصدي للافساد في الارض والعرض.
٤- الانسب في الدفاع عن حقوق المدينة والشمال والسعي الجاد لرفع الغبن عنهما وتحقيق المشاريع فيهما.
٥- الاكيس في حسن التمثيل وممارسة الوكالة بصدق وشفافية والتزام معطيات جمهوره والعودة الى موكليه يطلب المشورة منهم!!
٦- الأشرف في القيادة وتفقد شؤون الرعية والاهتمام بمصالح المستضعفين .
٧- الانظف كفاً... وان كان لديه مال جعله بين المحرومين ووظفه في مشاريع تعود بالخير على اهل منطقته.
٨- الاكثر اهتماما بمواجهة الأعداء، وما أكثرهم ، وبحماية المقاومة الاسلامية الشريفة.
٩- الأفضل في التقيد بابرام تحالفات في المجلس النيابي على ضوء الأولويات والمصالح الشرعية الواجبة.
١٠- والانصح لله وللناخبين وللوطن فإن لم تجد فالأقل صلاحاً وإلا فالأقل ضرراً فإن لم تجد فمارس دورك واقترع بورقة بيضاء أو سوداء

اللهم اني قد بلغت اللهم فاشهدْ

محمد علي ضناوي